صدق منتجو الدواجن ولم تصدق الحكومة

أ.د. مصطفى فايز
كلية الطب البيطرى
جامعة قناة السويس

صناعة الدواجن فى مصر من الصناعات الغذائية القليلة وربما الوحيدة التى أدت إلى الاكتفاء من اللحوم البيضاء وبيض المائدة وبأسعار مناسبة مقارنة بأسعار مصادر البروتين الحيوانى الأخرى، كما تم تصدير ما قيمته ٣٨ مليون دولار فى عام ٢٠٠٥ (قبل دخول الإنفلونزا)، ويصل حجم الاستثمار بها إلى ٢٥ مليار جنيه وحجم إنفاق المستهلكين على منتجات الدواجن يصل إلى ١٠ مليارات جنيه سنويًا وحجم العمالة المباشرة ٢,٥ مليون عامل.

بعد حدوث انخفاض فى إنتاج الدواجن فى عامى ٢٠٠٩ و٢٠١٠ متأثرًا بإنفلونزا الطيور وعدت كرئيس للاتحاد العام لمنتجى الدواجن بزيادة الإنتاج وتعويض الفارق، وها نحن فى ٢٠١١ و ٢٠١٢ نصل بحجم الإنتاج إلى ما يزيد على مليونى دجاجة على الرغم من ارتفاع أسعار خامات الأعلاف، ولكن مازال استيراد الدجاج المجمد فى زيادة وبجمارك ٣٠٪ فقط مما أدى إلى انخفاض الأسعار بشكل كبير خلال عامى ٢٠١١ و٢٠١٢،

المستوردون يريدون تدمير صناعة الدواجن ولن نهدأ حتى حظر الاستيراد للمجمد نهائيًا

ومازلنا نطالب بوقف الاستيراد أو زيادة التعريفة الجمركية بل مازال المستوردون يريدون مزيدًا من التدمير للصناعة ويطالبون باستيراد المجزءات، ولذا لن نهدأ حتى حظر الاستيراد للمجمد نهائيًا لحماية المستهلك المصرى أولا من مخاطر هذه الدواجن الصحية والتى لم تذبح على الشريعة الإسلامية وأتحدى أن يثبت أحد عكس ذلك، وثانيًا لحماية الصناعة ونحو مليونى عامل أصبحت دخولهم مهددة بالفعل.

مصلحة الدولة والمستهلك مع من: المنتج أم المستورد؟

فى حقيقة الأمر طرح هذا السؤال والإجابة عنه فى منتهى الأهمية ويحتاج للنظر للمصلحة العامة للدولة والمستهلك (المواطن) ودراسة الموضوع من أكثر من رؤية سواء لسلعة الدواجن أو غيرها، مع الأخذ فى الاعتبار طبيعة كل سلعة وأهميتها وحجم استهلاكها وبنيتها الأساسية وحجم الاستثمارات بها وما توفره من فرص عمل... إلخ.

وعلى الصعيد الآخر ما تستهلكه من عملة صعبة فى حال استيرادها، وهل يتم الاستيراد من دول تقدم دعمًا للمنتجين بها وهل هناك شبهة إغراق أم لا؟

بكل أمانة وصدق فى صناعة الدواجن نرى أن الأمر واضح جدًا فى أن ما يأتى من الدواجن المجمدة المستوردة من الخارج ٣٠٪ جمارك أو مطالب البعض (أصحاب المطاعم والتجار) لاستيراد مجزءات الدواجن وهو أمر يهدد صناعة الدواجن ويعتبر شهادة الوفاة الحقيقية لهذه الصناعة، لأنه يعتبر إغراقًا، والمثل واضح حتى فى الدول التى تقدم دعمًا للمنتجين بها فعلى الرغم من تمتع منتجى الدواجن بالسعودية من دعم فإنهم يعانون بشكل كبير من الدجاج المستورد ويطالبون بحمايتهم من الإغراق، فليس من مصلحة أحد أن تهدم صناعة الدواجن وتغلق ٢٥ ألف مزرعة ونفقد استثمارات ٢٥ مليار جنيه ويتشرد ٢,٥ مليون عامل مقابل مكاسب وأرباح لعدد من المستوردين لا يتجاوز أصابع اليد الواحدة، ونصبح بعد ذلك تحت رحمة الاستيراد من الخارج

وتفرض علينا الأسعار عامًا بعد عام وندخل فى دوامة تدبير العملة الصعبة (٥ ملايين دولار يوميًا على الأقل لتوفير الاحتياجات اليومية من الدواجن) فى ظل أزمة دولار حقيقية. يجب علينا جميعًا التعاون للتصدير وليس الاستيراد.

وعلى الجانب الآخر، للدولة كل الحق للتدخل لضبط الأسعار واتزانها من أجل مصلحة المستهلك، نقول لهم إن تجارة الاستيراد من دون جمارك فى أغسطس ٢٠٠٦ ولمدة ٦ أشهر لم تحقق شيئًا بل ذهبت فروق الجمارك والأسعار إلى جيوب أباطرة الاستيراد ولم يستفد المستهلك بل استفادت المطاعم الفاخرة والقرى السياحية.

أقول للحكومة إن مستقبل السياسة الزراعية بشكل عام مرهون بالإرادة السياسية للدولة، فهل سياسة الدولة تسعى لحماية الزراعة بكافة أنواعها لتأمين الغذاء أم تأخذ الطريق السهل للاستيراد؟

إن أعتى الدول وهى الولايات المتحدة قد أدركت هذا المبدأ وكذلك كندا والاتحاد الأوروبى، واتخذت قراراتها وقوانينها مستندة إلى مصلحة كل شرائح المجتمع منتجين ومستهلكين، وعمدوا إلى دعم مزارعيهم للإبقاء عليهم يعملون بحماس لإنتاج الغذاء وتجويده والتأكد من أنهم يعاملون

للدولة كل الحق فى التدخل لضبط الأسعار من أجل مصلحة المستهلك.. لكن عليها أن تتخذ قرارات وقوانين تراعى مصالح كل شرائح المجتمع

معاملة عادلة ويحصلون على دخل عادل ولهذا فإن الولايات المتحدة تقدم دعمًا سنويًا لهم بواقع ١٨٠ مليار دولار بينما السوق الأوروبية تقدم دعمًا سنويًا ٥٠ مليار يورو، ورغم ضخامة هذه المبالغ فإنها لا تمثل سوى نصف فى المائة من الدخل القومى، أما كندا فإنها تفرض جمارك بواقع ٢٠٠٪ على واردات اللحوم والألبان والدواجن، واليابان تمنع دخول الأرز واللحوم من الولايات المتحدة رغم عضويتها بمنظمة التجارة العالمية، أما تركيا فإنها تدعم صادراتها بشكل مباشر وغير مباشر ومنها الدواجن التى تزمع الحكومة أن تستوردها من تركيا.

إن جميع ما يتم هو إجراء غير عادل يتم فيه دعم المنتج الأجنبى

على حساب المنتج والمستهلك المحلى أى إن حماية الإنتاج الوطنى ودعمه مشروع فى منظمة التجارة العالمية وهو ما لم تطبقه الحكومات المصرية فى السنوات من ٢٠٠٤ وحتى الآن.

لقد خفضت الحكومة الجمارك الخاصة بالدجاج المذبوح إلى ٣٠٪ بدلا من ٦٠٪ المتفق عليها مع منظمة التجارة العالمية ووضعت الصناعة فى موقف خطير بسبب انخفاض سعر المستورد المدعوم فى بلده أصلاً ثم بدأت أصوات تنادى برفع الدعم عن المحروقات التى تستخدم فى تدفئة مساكن الدواجن كجزء أساسى فى عملية التربية وعديد من الإجراءات الأخرى التى قد تؤدى إلى انكماش الإنتاج الوطنى وإهدار الطاقات الإنتاجية الحالية، هذا فضلاً عن موضوع الضرائب الجزافية التى تقدر على أرباح المزارع، ولكن حتى متى يمكن للصناعة أن تواجه هذه الظروف؟ ويكمن الحل فى النقاط التالية:

- الأولى خاصة بتأمين الناتج المحلى وتشمل: رفع سقف الحماية الجمركية للمستورد والعودة إلى نسبة ٦٠٪ المتفق عليها.
- تعديل لائحة الصندوق لضمان الحماية من المخاطر ودعم السعر المحلى.

مطلوب وضع استراتيجية من خلال الاتحاد العام لمنتجى الدواجن للمضى قدمًا فى تطوير هذه الصناعة المهمة، ولتنظيم عمليات الاستيراد والتصدير

- مشاورة الاتحاد العام لمنتجى الدواجن عند اللجوء للاستيراد بحيث لا يتم الاستيراد إلا عندما يؤكد الاتحاد عدم كفاية الإنتاج المحلى وإذا كان الإنتاج المحلى متوافرًا بأسعار تزيد على سعر الاستيراد فيتم دفع الفرق من صندوق موازنة أسعار ينشأ خصيصًا لهذا الغرض.
- والأمر الثانى يتعلق بالقائمين على الصناعة ويعتمد على زيادة الكفاءة الإنتاجية.
- والأمر الثالث يتعلق باعتماد برنامج قومى للسيطرة على الأمراض ومقاومتها.

ويطرح البعض فكرة تقديم الدعم مع فتح باب الاستيراد، ونقول لهم:

من أين يأتى الدعم فى ظل الظروف الحالية للدولة أو حتى فى الظروف المناسبة؟ وما آليات الدعم؟ الدولة لم تقدم أى دعم للمنتجين فى ظل أزمة إنفلونزا الطيور بل اتحاد المنتجين هو الذى قدم الدعم لصغار المربين ومع هذا يعانى المنتجون من الاستيراد ويطالبون بحمايتهم من الإغراق.

لا بد أن يتم من خلال الاتحاد العام لمنتجى الدواجن وضع استراتيجية متصلة قريبة وبعيدة المدى للمضى قدمًا فى الإنتاج والتطوير مهما كلف الأمر وأن يكون للاتحاد دور رئيس مع وزارة الزراعة فى تنظيم الإنتاج والاستيراد لإحداث التوازن على مدار العام، ويتطلب هذا أن تعطى وزارة الزراعة صلاحيات ومسئوليات أكبر للاتحاد لتحمل مسئوليته.

وأخيرًا.....

لقد تقدمت كرئيس للاتحاد بمذكرة للسيد الأستاذ الدكتور وزير الزراعة لوقف استيراد الدواجن المجمدة لمدة عام ومراجعة الوضع كل ٦ شهر مع مراجعة التعريفة الجمركية لتكون فى حدود ٦٠٪ لإعطاء دفعة للصناعة للنمو بعد خسائر فادحة لمدة عامين كاملين.

كما تقدمت أيضًا بطلب للسيد الوزير لإلغاء ضريبة المبيعات التى تطبق على بعض خامات الأعلاف، حيث إنها موضوعة تحت بند الكيماويات علمًا بأنه يستخرج لها موافقات استيرادية من الزراعة ويسدد لها رسم وارد.

ونحن فى الانتظار!!